المرأة وصنع القرار السياسي في العراق دراسة سوسيوانثروبولوجية

م.م. مصطفى محمد فرعون علوان
mustaFamhFaroun258@gmail.com
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثانية
شعبة البحوث والدراسات التربوية

الملخص

بما ان المرأة عرفت تاريخياً بأنها نصف المجتمع وانها الجزء الاساس والاهم في انتاج العناصر البشرية حتى تعدت بعض التشريعات والاديان الى اعطاءها اهمية قد تفوق اهمية الرجل من ناحية كونها العنصر الذي منه تنبثق الاخلاق وتنشأ من خلالها الاجيال بشكل تربوي وعلمي وديني سليم وبتالي فأنها تؤثر بشكل فاعل في مجالات حياتية وانسانية عدة سيما في المجال السياسي بمختلف تفصيلاته وتدرجاته من البسيط المتمثل بالأسرة الى المعقد المتمثل بالدولة والسلطة والمجتمع , ومن تلك المنطلقات السالفة الذكرة سعت الدراسة الحالية الى بيان الكيفية والدور والمجال الذي تناله المرأة في المجال السياسي العراقي والتحديات والعوائق التي تواجه مثل هذا الدور سعياً الى ايجاد حلولاً لتلك التحديات ,وابراز الاهمية التي ممكن ان تنتج عن مشاركة العنصر النسوي في الحياة السياسية العراقية وفق مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز الطموح والابداع البشري بغية الوصول الى بناء دولة مؤسسات متكاملة النظم والانساق .

الكلمات مفتاحية :**انثروبولوجيا سياسية، قرار سياسي.**

Women and Iraqi Political Decision-Making

A Socio-Anthropological Study

Assist. Instructor Mustafa Mohammed Faroun
Ministry of Education Rusafa -2
Educational Research And Studies

Abstract

Since women have historically been known as half of society and as the basic and most important part in the production of human elements, some legislations and religions have gone beyond giving them an importance that may exceed the importance of men in terms of being the element from which morals emerge and through which generations

are raised in a sound educational, scientific and religious manner. Consequently, they have an effective impact in several life and human areas, especially in the political field with its various details and gradations from the simple represented by the family to the complex represented by the state, authority and society. From the aforementioned starting points, the current study sought to clarify the manner, role and scope that women receive in the Iraqi political field and the challenges and obstacles facing such a role in an effort to find solutions to these challenges, and to highlight the importance that may result from the participation of the female element in Iraqi political life according to the principle of equal opportunities and enhancing human ambition and creativity in order to reach the construction of a state of institutions with integrated systems and patterns.

Keywords: Political anthropology, political decision.

المقدمة:

صنع القرار السياسي هي صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة، لذلك يتناول البحث عملية صنع القرار السياسي ودور المرأة في هذه العملية نظراً لأهمية الموضوع بالنسبة لمشاركة المرأة في العملية السياسية، إذ سنتطرق في بحثنا هذا دور المرأة في صنع القرار السياسي، ويتناول المبحث الأول تعريف القرار السياسي وكذلك أنواع القرارات السياسية وكذلك خطوات عملية صنع القرار السياسي، ومؤسسات صنع القرار السياسي، أما المبحث الثاني فيتناول الحقوق السياسية للمرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)، وكذلك نظام الكوتا، وتمثيل المرأة في الحكومة العراقية بالإضافة الى المجتمع ومشاركة المرأة في العملية السياسية، ومن ثم نتائج الدراسة.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة الدراسة من أن المرأة رغم مشاركتها في العملية السياسية الا انها لا تشغل مناصب سيادية إذ أن قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في صنع القرار السياسي بالمجتمع العراقي يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، ذلك لما للمجتمع العراقي من تركيبة خاصة سيما على الصعيدين الاجتماعي والديني.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي العراقي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى توضيح الاتي :

١- بيان مدى مشاركة المرأة في عملية صنع القرار السياسي.

٢- بيان الحقوق السياسية التي كفلها الدستور للمرأة بشأن المشاركة السياسية.

٣- أهمية نظام الكوتا في ضمان المشاركة السياسية للمرأة.

المبحث الأول: (منهجية الدراسة ومصطلحاتها) .

اولاً: منهجية الدراسة :

١. **المنهج التاريخي (Historical method)** : المنهج التاريخي في العلوم الاجتماعية هو اسلوب بحث يعود بالباحث نحو اصل الظاهرة وارتباطاتها بأصولها وجذورها الحقيقية وهي تسهم الى حد كبير في تكوين انطباع شامل وفكرة متكاملة تعين الباحث على عملية الربط بين الماضي والحاضر[١] اذ استخدم الباحث هذا المنهج لتتبع المسار التاريخي والتشريعي والاجتماعي للمشاركة السياسية للمرأة العراقية .

ثانياً: (المفاهيم والمصطلحات العلمية).

١- الانثروبولوجيا السياسية:

تُعتبر الانثروبولوجيا السياسية مشروعاً قديماً وفي الوقت نفسه أحد اختصاصات البحث الانثروبولوجي الذي تأخر تكونه، وهي كانت ماثلة في سياسة أرسطو الذي يعتبر الكائن البشري كائناً سياسياً بطبيعته، وتُعتبر الانثروبولوجيا السياسية ميداناً دراسياً في وسط الانثروبولوجيا الاجتماعية كما تعكف على وصف وتحليل الأنساق السياسية (بنى، سيرورات، تصورات) الخاصة بالمجتمعات المعتبرة بدائية قديمة، إذ أنها أداة اكتشاف ودراسة شتى المؤسسات والممارسات التي تحقق حكم الناس فضلاً عن أنها أداة اكتشاف لنظم التفكير والرموز التي تستند أليها.[٢]

٢- القرار السياسي:

المعنى اللغوي لكلمة قرار: جاء في مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي أن القرار المستقر من الأرض ويوم القَر بالفتح وهو اليوم الذي بعد يوم النحر، لأن الناس يقرون فيه منازلهم،

[١] - محمد حسن غامري، مناهج الانثروبولوجيا، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١،، ١٩٨٦، ص٨٧.

[٢]- جورج بالانديه، الانثروبولوجيا السياسية، ط٢، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٥ - ص١٧.

والقرار في المكان الاستقرار فيه، وتشير كلمة قرار في اللغة العربية بشكل عام إلى الاستقرار على أمر والميل إليه واختياره دون غيره، أو هو ما قر عليه الرأي في الحكم على مسألة معينة وكلمة قرار أيضاً تعني القطع أي قطع عملية التفكير والشروع في العمل وقد جاء في القرآن الكريم: ((يا أيها الملأ افتوني في أمري ما كُنت قاطعة أمراً حتى تشهدون))

المعنى الاصطلاحي للقرار يشير إلى اختيار البدائل الأرجح أو الأمثل كما يعني ما يستقر عليه من موقف واع لمن له حق البت في أمر ما بعد التأمل الذهني في الخيارات المتاحة.[١]

ويعرف القرار السياسي على أنه قيام من هم في مواقع المسؤولية بأختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، وهو التزام بالتصرف من قبل أصحاب السلطة والنفوذ. [٢]

كما يعرف القرار السياسي بأنه كل تصرف أو قرار تقوم به الحكومة أو من يمثلها للتدخل في شؤون المجتمع وحل المشكلات التي تواجه الدولة داخليا وخارجيا، فهو يدل على حزمة من السياسات العامة التي ترسم في القضايا التي تتطلب تدخلاً حكومياً ولا يمكن تسمية أي قرار بأنه قرار سياسي إلا إذا كان متعلق بالحكومة أو من يمثلها حيث يمكن لشركة س أن تتبنى سياسات تسميها سياسات شركة س وهي بذلك لا تكون سياسات تعكس موقف الحكومة. [٣]

وصنع القرار السياسي هي صيغة عمل معدة لم تترجم إلى صيغة عمل مقدرة ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسات معينة فهي تعتبر بمثابة العنصر الاجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها ونقصد بها دور السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك الدور الذي تلعبه جماعات الضغط الأخرى على اعتبارات أن القرار يصنع في الغالب من قبل السلطة التنفيذية.[٤]

ثالثاً/ أنواع القرارات السياسية:[٥]

١- القرارات الاستراتيجية:

هي القرارات التي تؤثر بعمق في واقع ومستقبل الواقع السياسي، وتصنع في أعلى مستويات السلطة لخطورتها واهميتها وتغطي مدى زمنياً طويلاً وتقود كل القرارات التي تتخذ لاحقاً وبالتالي فأنها قرارات رئيسية وتأتي أهميتها من أنها تحدد الرؤية المستقبلية للمؤسسة السياسية وقيادتها.

[١]- بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي: ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧م، ص١٠

[٢]- محمد محمود وإسماعيل وإسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م، ٤٨٦

[٣]- https://democraticac.de/?p=38802 عملية صنع القرار السياسي، دراسة حالة المجلس الشعبي، البلدي في الجزائر، كصانع قرار سياسي، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦م

[٤]- قتيبة مخلف عباس، آليات الأنظمة السياسية في صنع القرار السياسي، مجلة سر من رأى، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٠٨م، ص٥٨

[٥]- بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي، مصدر سابق، ص١٩- ص٢٠

٢- القرارات التكتيكية:

وتعتبر أكثر مرونة من القرارات الاستراتيجية، إذ يتم مراجعتها وتعديلها من حين إلى آخر وفقاً للظروف، وهي أوسع من القرارات الاستراتيجية، وتتعلق هذه القرارات بأعداد الخطط والموازنات واستخدام الموارد لتنفيذ القرارات الاستراتيجية.

٣- القرارات التشغيلية:

وهي القرارات التي تتعلق بالعمليات التشغيلية اليومية كتشكيل فرق عمل أو برامج عمل متخذة من قبل الإدارات التنفيذية، وهي قصيرة المدى تتعلق بالعمل الروتيني اليومي.

رابعاً: خطوات عملية صنع القرار السياسي:

١- مرحلة التعريف بالموقف:

في حالة حدوث مشكلة سياسية سواء كانت داخلية ناتجة عن اضطرابات أو صعوبات على المستوى السياسي داخل الدولة كالخلاف مع الأحزاب السياسية المختلفة مع السلطة الحاكمة أو مع جماعات ضغط كالنقابات أو مشكلة شعبية نتيجة وجود صعوبات اقتصادية أو مشكلة سياسية خارج حدود الدولة نتيجة تضارب مصالح وأهداف الدولة مع مصالح واهداف دولة أخرى مما يؤدي إلى تكوين مشكلة تجابه صنع القرار في الدولة مما يستلزم مواجهتها بقصد حلها من خلال فهم ابعاد المشكلة وتقييم الموقف في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.[١]

٢- مرحلة تحديد البدائل:

بعد الدراسة المتعمقة للمعلومات والبيانات المتاحة حول الموضوع، يخرج صانع القرار ببدائل تمثل الخيارات المختلفة التي يمكن لصانع القرار أن يأخذ بها بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها، وبغض النظر عن قوتها وضعفها، بل يتم في هذه المرحلة وضع كل البدائل المتاحة والخيارات المعقولة تمهيداً للمفاضلة بينها في مرحلة لاحقة.[٢]

٣- مرحلة اتخاذ القرار:

والتي يتم فيها اختيار البديل الأفضل بين البدائل المطروحة باعتبار أن هذا البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والاهداف المطلوبة ويتم اتخاذ القرار بوجود ما يسمى بالوحدة القرارية التي نقصد بها بالإطار التنظيمي الذي يتفاعل فيه أفكار صانعي القرار، ويحدد النظام السياسي الحاكم الهيكل المؤسساتي المختص بعملية صنع القرار فتختلف من حيث الشكل والمضمون ومن حيث السعة وحدود المناقشة المسموح بها في النظم المفتوحة عنها في النظم المغلقة، وبالتالي فعملية اتخاذ القرار

[١]- قتيبة مخلف عباس، آليات الأنظمة السياسية في صنع القرار السياسي، مصدر سابق، ص٥٩.

[٢]- **بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي، مصدر سابق، ص٢٤.**

باعتبارها اختيار احد البدائل التي وضعها صاحب القرار ولزم تنفيذ هذا القرار ومتابعته، واذا لم تكن هناك بدائل ووجدنا انفسنا امام خيار واحد لا يمكننا حينئذ الحديث عن اتخاذ قرار.[١]

خامساً: مؤسسات صنع القرار السياسي:

١- السلطة التشريعية:[٢]

للسلطة التشريعية الدور الأكبر في عملية صنع السياسة العامة، فهي تقوم بعمل تشريعات وقوانين وخطط وهي وحدها من تصبغ المقترحات بصبغة الشرعية، ووفقاً لذلك يتم تحويلها من مجرد مقترحات إلى سياسات ملزمة، كما تسهم في بلورة الآراء حول السياسة المراد اتخاذها.

٢- السلطة التنفيذية:

إن الوظيفة الأساسية للسلطة التنفيذية هي تطبيق وتنفيذ التشريعات والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية مما يستوجب اتخاذ قرارات معينة لتنفيذ السياسة العامة فعلى الرغم من أن التشريع هو من اختصاص السلطة التشريعية الا أن السلطة التنفيذية تشارك من خلال اقتراح مشروعات القوانين أو تقديم مشروعات الميزانيات الا ان الاجازة النهائية لهذه المشروعات تبقى من حق السلطة التشريعية ولا تصبح ملزمة الا بعد موافقتها.

٣- السلطة القضائية:

يتمثل دور السلطة القضائية في عملية صنع القرار من خلال مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات العامة، والسلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها، وتصدر احكامها وفقاً للقانون، كما تقوم بمهمة تفسير النصوص الدستورية والقانونية والحكم على دستورية القوانين.[٣]

المبحث الثاني: التمثيل السياسي للمرأة:

أولاً: الحقوق السياسية للمرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥).

يقصد بالحقوق السياسية هي الحقوق المتعلقة بسلطة الحكم في الأمة إيجاداً لها وتحقيقاً لمقاصدها، فهي تتناول علاقة الحاكم والمحكوم وحق الرعية في حكم نفسها بنفسها فهي حقوق يكسبها الفرد باعتباره منتمياً إلى دولة معينة أي يحمل قيمتها ويعتبر من مواطنيها، ومواصلة هذه الحقوق يسهم في إدارة شؤون هذه الدولة[٤].

[١]- قتيبة مخلف عباس، آليات الأنظمة السياسية في صنع القرار السياسي، مصدر سابق، ص٥٩.

[٢]- بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي، مصدر سابق، ص٣١.

[٣]- المادة ٨٧ من الدستور العراقي .

1- عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠، ج٤ن ص٢٩٩.

أما المقصود بالحقوق السياسية للمرأة فهي تلك الحقوق التي يكون للمرأة بموجبها المساهمة في تكوين الهيئات الحاكمة أو المشاركة فيها وانتخاب أعضاء
للمجالس المحلية أو النيابية أو اختيار رئيس الدولة وحق الترشيح لعضوية تلك المجالس وحق تولي المناصب السياسية.

أما عن دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) فقد أشار إلى حقوق المرأة السياسية المتضمنة حق المشاركة في الشؤون العامة وتمتعها بالحقوق السياسية بما فيها التصويت والانتخاب والترشيح فضلاً عن أن الدستور قد أشار إلى أن نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب، وهو ما يسمى فقهاً بالكوتا والتي تعني نصيب أو حصة*.

ومفهوم الكوتا النسائية كمطلب حقوقي بدأ يستمد قوته ومشروعيته منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع عام (١٩٩٥) والذي أقر بوجوب اعتماد مبدأ الكوتا كتمييز إيجابي يساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة ومنذ ذلك الحين فقد استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى تخصيص نسبة أو عدد محدد من مقاعد البرلمانات ومجالس المحافظات والبلديات للنساء وذلك لضمان ايصال المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار وتلجأ إليها الدول لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.[١]

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تغييراً في مجال مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث اقر لها النصيب النسوي في السلطة التشريعية المسمات بـ" الكوتا" والتي تعبر على المستوى التشريعي عن نسبة معينة في مقاعد البرلمان والبالغة ٢٥ %منها، وهذا ما اقره الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.[٢]

ويرى البعض أن نص الدساتير على المشاركة السياسية للمرأة لا تعني زوال التمييز القائم على أساس الجنس، فلا يزال ذلك عائقاً أمام مشاركتها الفعلية في عملية اتخاذ القرار فهي لا تتمتع في أي دولة من دول العالم بالمساواة التامة مع الرجل سواء في المكانة السياسية أم في التأثير على القرارات' في حين يرى البعض الآخر أن المشاركة السياسية للمرأة شأنها شأن جميع الموضوعات المتعلقة بالمرأة توجب توافر شرطين أساسيين:

* مصطلح الكوتا: هو مصطلح لا تيني ويُعنى به نصيب أو حصة وقد اطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينات القرن الماضي، يُنظر إلى: عبد السلام يحيى المحطوري، الكوتا وتطبيقاتها في النظم الانتخابية.

[١]- ميسون علي عبد الهادي، حقوق وحريات المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، جامعة بغداد، مركز دراسات المرأة، ص١٣

[٢]- أنور إسماعيل خليل، الوضع السياسي للمرأة العراقية في أطار الكوتا بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧م، ص٤٢١

١- بيئة حقوقية تحرر المساحة الموضوعية للمرأة وتساعد على الاعتراف بوجودها الاجتماعي المستقل.

٢- منظومة تربوية تساعد على بناء صور متوازنة للعلاقات المتساوية بين الرجل والمرأة.[١]

ثانياً: نظام الكوتا وتمثيل المرأة:

Quota في الإنجليزية تعني نصيب أو حصة نسبية، يقصد بها تخصيص عدد محدد من المقاعد في الهيئات التشريعية للنساء، كما عرفت بأنها تخصيص مقاعد للمرأة في المجالس النيابية، وأن تطبيق هذا النظام يتطلب الزام الأحزاب السياسية بتخصيص مقاعد لوجود النساء في مستوياتها التنظيمية كافة فهناك عدد محدد من المقاعد في مجلس النواب يتم شغلهن من قبل النساء بحيث لا يجوز أن يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانوناً، أي ان هناك حصة نسائية محددة يجب شغلها من قبل النساء، ويرجع الأصل التاريخي لنظام الكوتا إلى مصطلح الاجراء الإيجابي Affirmative action حيث أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية على سياسة تعويض الجماعة المحرومة أما من قبل السلطات الحكومية أو من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص، وكان في الأصل ناجماً عن حركة الحقوق المدنية ويتصل بالأقلية السوداء وقد أطلقه لأول مرة الرئيس كنيدي عام ١٩٦١م وتبعه جونسون عام ١٩٦٥م في برنامجه الذي كان يمثل جزءاً من الحرب على الفقر فتم تخصيص نظام حصص نسبية يلزم الجهات بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها الذين ينتمون إلى أقليات اثنية، فطالبت به جماعات أخرى مثل الحركة النسائية.[٢]

وعند متابعة الكوتا النسائية في العراق نرى إنها طبقت شكلياً وكما هو واضح في عدد من المقاعد النسوية في الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية وفي ٣٠/كانون الثاني / ٢٠٠٥ حيث بلغ مجموع المقاعد النسوية ٨٧ مقعد من أصل ٢٧٥ مقعد أي ما يقارب الثلث أي العدد تجاوز النسبة المخصصة للنساء في قانون إدارة الدولة المؤقتة والبالغ ٢٥ % الا أن المتتبع للتجربة الجمعية الوطنية التي استمرت قرابة العام الكامل إذ لم يسجل نشاط فاعل لهذا العدد الكبير من العضوات وفي حديث وزير حقوق الإنسان العراقي آنذاك زهير الجلبي أكد أن هناك مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم أن إشراك المرأة كان لمجرد ملئ الفراغات..... وأضاف أن تخصيص نسبة محددة من المقاعد الانتخابية للنساء يعني إتاحة فرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نصف المجتمع العر اقي في تقرير مصير العراق، لكن أنما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث

[١]- ميسون علي عبد الهادي، حقوق وحريات المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مصدر سابق ص١٣

[٢]- ضياء عبد الله عبود، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، كلية القانون، جامعة كربلاء، http://fcdrs.com/mag/issue-4-7.html

داخل البرلمان ومن السلبيات التي رافقت تجربة المرأة البرلمانية هو انتمائها لأحزاب أعطتهم هذه المقاعد وحرضتهن على مقاعدهن الأمر الذي دفعهن إلى أن يأتمرن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسية التي وصلت إلى الجمعية الوطنية من خلالهم.[١]

ثالثاً: تمثيل المرأة في الحكومة العراقية:

آخر تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) حيث احتل العراق المرتبة ٧٠ من حيث تمثيل النساء في البرلمان من بين أكثر من بين ١٩٢ دولة في على مستوى العالم،

لكن التقرير عبر أيضاً عن توقعات متشائمة بشأن انعكاس ذلك المستوى على تمثيل النساء في الإدارات الحكومية والتنفيذية على مستوى العراق.

إذ كانت الحكومة العراقية الأولى التي شكلها إياد علاوي (2004-2005) قد ضمت ٦ وزيرات، فإنها تراجعت إلى ٥ في الحكومة التي شكلها إبراهيم الجعفري بعد سنة، إلا أنها تراجعت إلى ثلاث وزيرات ومن ثم وزيرتين، في الحكومتين اللتين شكلهما رئيس الوزراء نوري المالكي"(2006-2014) واستمر هذا التدهور في حكومة الرؤساء حيدر العبادي وعادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي، كان ثمة دوماً وزيرتان أو وزيرة واحدة، وكانت غالباً وزارات دولة دون أية فاعلية، فالحكومات الثلاث الأخيرة اعتبرت نفسها وزارات حرب، لا تبالي بالمساواة الجندرية أو دور النساء في الحياة العامة"

هذا وتقول الدراسات بأن تراجع دور النساء في الحكومات العراقية ترافق مع خروجهن من سوق العمل والحياة العامة في البلاد، إذ تقول أرقام البنك الدولي عن المفارقة بين النساء العراقيات وبقية النساء في المنطقة: "خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠٢٠ حققت النساء مزيداً من الحضور في سوق العمل في مختلف دول المنطقة، إذ قفزت نسبتها من ١٤.٧ بالمئة إلى ١٦.٥ بالمئة وعلى النقيض من ذلك، انخفضت نسبة النساء في سوق العمل العراقي، وخلال الفترة نفسها، من ١٢ بالمئة إلى ٨ بالمئة، ثم عادت للارتفاع بشكل نسبي لاحقا.[٢]

تعقيب:

على الرغم من وصول ٩٧ امرأة إلى مجلس النواب العراقي الجديد وهي أهم ميزة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة منذ عام ٢٠٠٥، وبزيادة ١٤ مقعداً عن الكوتا المخصصة للنساء في البرلمان العراقي، البالغة على الأقل ٢٥ في المئة من مقاعد البرلمان، إذ استطاعت ٥٧ مرشحة الفوز

[١]- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق، بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والدولية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٥، ص٢٤٥

[٢]- https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1464639- فوارق حضور نساء العراق في البرلمان والحكومة: الأسباب، سكاي نيوز عربية، ٢٠٢١م

مباشرةً، والحصول على أصوات كافية في مدن بغداد وأربيل والناصرية والديوانية والنجف ونينوى وبابل والأنبار وكركوك وديالى، تؤهلهن لدخول البرلمان العراقي من دون الاعتماد على الكوتا النسائية، فيما شملت الكوتا ٤٠ مرشحة، الا أن تلك الاعداد لا تعني أن المرأة سيكون لديها تمثيل حقيقي في أماكن صنع القرار، إذ يقابل كل امرأة لديها منصب تنفيذي نحو ٥٠ رجلاً في مناصب أخرى، فالحكومة الحالية تضم امرأتين لإدارة وزارتي الهجرة والإعمار، كما أن البيانات تشير الى أن أكثر الوزارات التي فيها تمثيل للنساء هي التخطيط والمالية والعدل، وهذا لا يعني أن تمثيل المرأة سيكون كبيراً ولا يشير إلى أن المرأة ستتبوأ أحد المناصب السيادية، وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالكتل الحزبية وقادتها وتقسيم المناصب بينهم، ومنها ما يتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية.

رابعاً: المجتمع والمشاركة السياسية للمرأة:

يشير التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة إلى آراء متباينة بشأن المرشحات، يمكن تصنيفها في خمس فئات علىُ نحو تقريبي: المرشحات عديمات الفائدة ومنقادات؛ والظروف الخارجية تعيق أداء المرأة؛ والمجتمع الآن أكثر قبولاً لدور المرأة، والنساء مرشحات شرعيات يقمن بدور هام في السياسة، لكن هناك عوامل تؤثر في خيارات الناخبين فيما يتعلق بالمرشحات وهي عبارة عن خمسة متغيرات تؤثر في خيارات الناخبين للمرشحة، وهي (قدراتها وإنجازاتها/ وظروفها القانونية والسياسية/ وانتماؤها القبلي/ وصفاتها الشخصية/ ومظهرها)، فضلاً عن صفات أخرى وهي (الالتزام والتوازن/ ومهارات التواصل/ وخدمة المحتاجين/ والوفاء بالوعود/ وانتماءات اجتماعية قوية) غير أن هناك قيود مفروضة على المرشحات وهي عقبات اجتماعية وثقافية، وتعود العقبات الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة إما إلى القوالب النمطية التقليدية السائدة أو إلى التقسيمات التقليدية للعمل بين الرجل والمرأة، وعلاوة على ذلك يُنظر إلى القيادة على أنها ذكورية أكثر منها أنثوية، وعلى مستوى الحكم تستبعد المرأة من صنع القرار في القطاعات المتصلة بالأمن وحل النزاعات. [١]

ويرجع الضعف إلى مجموعة من العوامل والمعوقات الأساسية التي تقف أمام أمكانية نمو وتعزيز دور المرأة والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في أجواء طبيعية منها:

١- تأثير الحروب وأزمة الحصار الاقتصادي انعكست على المجتمع العراقي بصورة عامة ووضع المرأة بصورة خاصة.

٢- ان الارتباط الحزبي للمرأة العراقية يختلف عن الرجل العراقي فهي تميل بطبعها السلوك المحافظ والمتدين أكثر من الرجل وهي بعيدة عن الارتباط بالأحزاب ولهذا نرى المرأة اقل ميلاً للارتباط السياسي على الرغم من تهيئة الفرص المناسبة لها.

[١]- الأمم المتحدة، النساء المرشحات للمناصب المنتخبة في العراق , العقبات ومتطلبات التغلب عليها، ص٦.

٣- أن الثقافة الدينية تلعب دوراً أساسياً في التأثير في سلوك السياسي للمرأة خاصة وأن بعض الجماعات المتشددة دينياً التي لا تعترف بحق المرأة في المشاركة السياسية حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات في منظمات المجتمع المدني إلى التهديد والقتل مما يؤثر في مشاركتهن في الحياة السياسية، كما أن ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية أي أن الموروث من المعتقدات والأعراف والتقاليد والقيم مؤثرة في الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة.[١]

تعقيب:

أن المشاركة السياسية للمرأة في العمل السياسي بقيت هامشية رغم أن العراق يعتبر من الدول السباقة في المنطقة في دخول المرأة إلى المفاصل السياسية، إذ أن مشاركتها لم تكن فعالة رغم التحولات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣م بغض النظر عن العقبات التي واجهتها.

نتائج الدراسة:

١- لم تتسنم المرأة في العراق أحد المناصب القيادية رئاسي أو تنفيذي مهم في الدولة إذ اقتصرت مشاركتها على صعيد مجلس النواب ضمن كتل سياسية وكذلك تبوأت وزارات متعددة لكنها ليست الوزارات المهمة والتي لها تأثير في القرار السياسي للدولة، والوصول إلى مناصب صنع القرار يوصف بالخجول، فقد ظلت الذكورية تهيمن على السلطات الرئاسية الثلاث ونوابها، حتى أنها شملت المناصب في الحكومات المحلية.

٢- أما على مستوى مجلس النواب فلم تنجح حتى الآن من تقديم أي منجز أو بالأحرى لم يسمح لهن بالإنجاز، فقادة الكتل والأحزاب السياسية تهيمن على قرارهن بشكل واضح ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد أنيطت بالرجال مهام إدارة الهيئات المستقلة، فيما كلفت النساء بمهام ثانوية، أما مستوى المحافظات فيهمن الرجال على رئاسة مجالس المحافظات والمناصب التنفيذية المهمة مثل "المحافظ" ونوابه ومعاونيه وشغلت النساء درجة عضو مجلس محافظة فقط.

٣- أما بشأن المفاوضات السياسية المعنية بتشكيل الحكومة وغيرها من القضايا الوطنية المصيرية فلم نجد أي دور للمرأة بهذا الجانب إذ اقتصرت هذه المهام على قادة الكتل السياسية مما افرز اقصاء واضح للمرأة من مراكز صنع القرار، إذ أن العادات والتقاليد لها دور في إقصاء المرأة عن قيادة اللجان النيابية المهمة والوزارات السيادية فضلاً عن أن أهم أسباب محدودية مشاركة المرأة في العملية السياسية ومناصب صنع القرار يعود إلى عدم دعم المجتمع للنساء المرشحات في الانتخابات ولذلك فان وجود المرأة في العملية السياسية لا يتعدى نسبة الكوتا

[١]- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق، بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٢٤٦- ص٢٤٧

وهي ٢٥% على الرغم من وجود شخصيات نسوية عراقية قيادية وعدم وجود فقرة بالدستور العراقي تمنع النساء من تبوأ منصب سيادي.

٤- يمكن اعتبار الكوتا مجرد تمثيل بحت للمرأة من منطلق بيولوجي وليس من منطلق الدور الاجتماعي بالنسبة للرجل والمرأة بل يمكن اعتبارها إضفاء الميزة الكمالية على العملية السياسية، فلا يمكن أن تصان حقوق النساء دون وجود نساء فاعلات في مراكز صنع القرار.

٥- بالإضافة إلى ما سبق قلة وجود العناصر النسوية الفاعلة وكذلك التشكيك بقدراتهن في أدارة مراكز صنع القرار السياسي، وعدم امتلاكهن النفوذ لتشكيل الأحزاب او تمويل الحملات الانتخابية.

مصادر الدراسة :

١- الكتب:

١- محمد حسن غامري، مناهج الانثروبولوجيا، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١،، ١٩٨٦م.

٢- بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي: ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧م.

٣- جورج بالانديه، الانثروبولوجيا السياسية، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧م.

٤- عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.

٥- محمد محمود وإسماعيل وإسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م.

٢- البحوث والمجلات:

١- الأمم المتحدة، النساء المرشحات للمناصب المنتخبة في العراق العقبات ومتطلبات التغلب عليها

٢- أنور إسماعيل خليل، الوضع السياسي للمرأة العراقية في أطار الكوتا بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧م

٣- بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق، بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والدولية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٥

٤- قتيبة مخلف عباس، آليات الأنظمة السياسية في صنع القرار السياسي، مجلة سر من رأى، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٠٨م

٥- ميسون علي عبد الهادي، حقوق وحريات المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، جامعة بغداد، مركز دراسات المرأة

٣- المواقع الالكترونية:

١- ضياء عبد الله عبود، نظام الكوتا النسائية في مجلس النواب العراقي، كلية القانون، جامعة كربلاء، http://fcdrs.com/mag/issue-4-7.html

٢- https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1464639- فوارق حضور نساء العراق في البرلمان والحكومة: الأسباب، سكاي نيوز عربية، ٢٠٢١م